تفاصيل تحركات حوثية تمهيداً لجولة جديدة من القمع

مخطط حوثي لتقويض أمن المنطقة بتهريب عناصر القاعدة إلى الخارج

كيف برهن الحوثيون تقاربهم مع تنظيم القاعدة؟

تقرير دولي يكشف آلية التخادم بين قيادات إرهابية ومليشيا الحوثي

صنعاء اليمنية «الأمناء» خاص:

إلى جانب الخروقات المتواصلة التي تشنها مليشيا الحوثي الإرهابية، فإن هذا الفصيل المدعوم من إيران يعمل في الوقت نفسه على فرض هيمنته على كل المؤسسات ويتوسع في فرض حضوره ونفوذه على الأرض.

وتنفذ مليشيا الحوثي سياسة طائفية حادة تستهدف من ورائها فرض هيمنتها على المنظومة القضائية، وذلك لمواصلة استخدام المحاكم في قمع المعارضين وإصدار أحكام قضائية جائرة تقمع حرياتهم.

وأعدت مليشيا الحوثي مخططا يتضمن إقصاء القضاة الذين لا يؤيدون الفكر الطائفي للمليشيا المدعومة من إيران، أو يرفضون الرضوخ لتوجيهات ما تعرف بالمنظومة العدلية التي أسستها الميليشيا.

وقررت مليشيا الإرهاب، تشكيل لجان لمراقبة القضاة والعاملين في المحاكم ومحاكمتهم، هو الأداة التي ستستخدم لتحقيق هذه الغاية، طبقاً للمصادر التي فضلت حجب هويتها خشية البطش.

جاء ذلك بعدما تمكنت ميليشيا الحوثي من تسريح أكثر من 120 ألف معلم يعارضون التوجهات الطائفية، من خلال قطع رواتبهم وفصلهم من الخدمة والتضييق عليهم وقامت بإحلال عناصر طائفيين بدلاً منهم.

وتعمل مليشيا الحوثي على احتلال كل المؤسسات من خلال وضع عناصر تابعة لها، توظفها في عمليات القمع التي تتوسع المليشيا في ارتابها ضد قطاعات عريضة من السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

والتحركات الحوثية في مجال القضاء على وجه التحديد تمهد لممارسات قمعية تستهدف المليشيا شرعنتها، في محاولة لاستهداف أكبر عدد ممكن من السكان في المناطق الخاضعة لها.

مخطط حوثي لتهريب عناصر القاعدة للخارج

في سياق أخرى، برهنت مليشيا الحوثي الإرهابية حجم تقاربها مع ما يُعرف بـ(تنظيم القاعدة) الإرهابي، الذي يعتبر آحد آذرع تنظيم الإخوان باليمن.

وتمثل أحد معالم هذا التقارب المشبوه في إقدام مليشيا الحوثي على إصدار جوازات سفر بأسماء وهمية لقيادات في تنظيم القاعدة الإرهابي.

وبحسب مصادر سياسية، فإنّ مليشيا الحوثي منحت عددا من قيادات تنظيم القاعدة الإرهابي جوازات سفر بأسماء وهمية، وذلك ضمن الاتفاق بين التنظيمين لإخراج بعض العناصر الإرهابية خارج اليمن.

وتشكل هذه الخطوة الحوثية إنقاذا للعناصر الإرهابية من قيادات تنظيم القاعدة من أن يتم استهدافها لا سيّما من قبل القوات المسلحة الجنوبية التي حققت نجاحات مذهلة في مكافحة الإرهاب بما في ذلك ضد تنظيم القاعدة.

كما أن الأمر يحمل تهديدا صريحا ومباشرا على الدول التي قد تُنقل إليها عناصر تنظيم القاعدة التي تنوي مليشيا الحوثي تهريبها، بما يعكس أن المليشيا تُصدر الإرهاب للخارج.

وكان رئيس مجلس الأمن الدولي قد تلقى قبل أيام، تقريرا حديثا وثق حجم العلاقة بين الحوثيين والقاعدة، فيما يخص استمرار تهديد التنظيم وامتداده وتوسع عملياته.

التقرير سلمته رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بشأن تنظيم داعش والقاعدة تراين هايمرباك، إلى رئيس مجلس الأمن الدولي، وجاء فيه أنه على رغم النكسات التي تكبدها تنظيم القاعدة، إلا انه ما يزال يشكل تهديدا مستمرا، مشيرا إلى أن التنظيم «يطمح إلى إحياء القدرة على تنفيذ العمليات دوليا».

وكشف التقرير عن آلية التخادم بين قيادات وعناصر التنظيم من جهة، ومليشيا الحوثي من جهة ثانية.

وقال إن التنظيم يتعاون مع مليشيا الحوثي الإرهابية، حيث تؤوي هذه القوات بعض أفراده وتفرج عن سجناء مقابل قيامه بعمليات إرهابية بالوكالة وتوفير التدريب العملياتي لبعض العناصر الحوثية.

كاتب جنوبي:

مجالس الإنقاذ لا تتشكل من الشقق المفروشة في الخارج

الأمناء خاص:

تعليقا على بيان نشره عبدالعزيز جباري، عضو مجلس النواب اليمني، أعلن فيه تشكيل مجلس إنقاذ وطني، قال الكاتب الجنوبي هاجع الجحافي: «الفاسدون لا يمكنهم حتى إنقاذ أنفسهم".

وأضاف: «بعض الأسماء التي احترقت شعبياً، تحاول نشر تسريبات عن تشكيل مجلس إنقاذ وطني. ورغم صحة التسريب وعدم صحة الخبر، يمكنني التأكيد على المسلمات التالية:

١- أن مجالس الإنقاذ في العالم تتشكل من أوساط الجماهير بقيادات مخلصة ونزيهة، وليس بعناصر متخمة بالفساد ومن شقق مفروشة في الخارج.

٢- أن الضربات الموجعة التي وجهها رجال شبوة الميامين لقوى التخريب والارتزاق والإرهاب، ستجعل الكثير من العناكب والفئران والذباب، تخرج من جحورها، بحثاً عن ملاذات آمنة، كي تعود لممارسة قذاراتها بمختلف الأساليب.

٣- سيسعى البعض أيضا من خلال هكذا تسريبات، إلى محاولة ضمان البقاء في مناصبهم خوفاً من أي تغييرات توافقية قد تطالهم، باعتبارهم جزءاً من منظومة الفساد والارتزاق التي أوصلت الشعب والبلد إلى ما هو فيه من دمار وانهيار وتشرد ومجاعة.

٤- لا خوف ولا قلق على الإطلاق من أي شخص أو تيار أو حزب لا يتمتع بأي حاضنة جماهيرية، ولا أي قبول شعبي، مهما ارتفع صراخه، وفاحت روائح تسريبات ذبابه، وتتالت تصريحاته وبياناته التي تزبد وترعد، ولا يتجاوز تأثيرها تلفونات من أرسلوها إلى ذبابهم الإلكتروني الذي انكشفت كل عوراته، ولم يعد له أي تأثير إلا في أوساط من تستهويهم ثقافة وسلوكيات التعري في أندية الارتزاق والتآمر.

٥- أن الذي انكشفت كل جدرانه وفقد كرامته وتمرغ وجهه في تراب الذل والمهانة، طوال السنوات الماضية، وانكشفت كل سوءاته، يستحيل أن يكون جزءا من مشاريع ميادين الرجولة والشهامة والوفاء، ولا من أي مشروعات إنقاذ وطنية، لأنه باختصار أصبح يبحث عن إنقاذ نفسه».

فيما قالت مصادر أن رئيس مجلس الشورى د. أحمد عبيد بن دغر نفى في وقت لاحق صلته بالمجلس الذي أعلنه جباري.

جنود من اللواء (١٠٣) مشاة يشكون خصميات من قيادة اللواء

أبين «الأمناء» خاص:

شكا جنود من اللواء (103) مشاة من خصميات كبيرة من قبل قيادة اللواء.

ويقع اللواء (103) مشاة في منطقة جحين بمحافظة أبين، وهو يتبع الشرعية اليمنية.

وقال الجنود في شكواهم لـ«الأمناء»: «قيادة اللواء (103) مشاة تقوم بخصميات كبيرة من مرتباتنا».

وأضافوا: «حيث تقوم قيادة اللواء (103) مشاة بخصم أكثر من نصف الرواتب، ويُعطى كل فرد خمسة وعشرين ألف ريال فقط، ويتم خصم خمسة وثلاثين ألف ريال على كل جندي، وذلك بدعوى أنهم غياب مع العلم أن اللواء خارج الجاهزية، ولا يداوم فيه إلا أصحاب العلاوات والمكافآت فقط أما باقي القوة فهي غير موجودة ويتم خصم مرتباتهم».

وتابعوا: «كما أن قيادة اللواء لا تتوقف عند عملية الخصم فقط وإرسال باقي المرتب للجنود، بل تقوم بتشكيل لجنة داخل اللواء تقوم بصرف 25 ألف ريال يدًا بيد ولا يقوموا بإرسالها عبر المندوبين، وذلك بغرض الاستحواذ على الـ(25) ألف المتبقية من راتب كل جندي».

واستطردوا: «يأتي ذلك لكون معظم الأفراد لا يذهبون لاستلام مرتباتهم بسبب أنها لا تكفي حتى لأجرة المواصلات (ذهابًا وإيابًا)، وأصبح المستفيد الوحيد من هذا هي قيادة اللواء من خلال هذه المبالغ كلها".

وأشاروا إلى أن "قوة اللواء (103) مشاة الواقع في منطقة جحين بمحافظة أبين، والتابع للشرعية اليمنية، تصل إلى أكثر من ألفين جندي".

واختتموا شكواهم بالقول: «اللواء (103) مشاة هو تابع للشرعية اليمنية، وقد تركناه في عام 2018م».